التجمّع

28 صفحة
مارس 2023
ISSN: 1810 - 2210

صحيفة دورية تصدر عن تجمع الوحدة الوطنية
العدد الحادي والعشرون

برلمانيات 04

الرفاعي يطالب وزارة التربية بتاهيل الشباب في المجالات الصناعية

برلمانيات 05

قراطة:
المليون نخلة «صارت عصا واقفة»

مجالسنا 18

في مجلس الكعبي «الأزمة الاقتصادية وانعكاستها على الدين العام»

في الحلقة الحوارية للتجمع.. نواب يطالبون

برفض مرسوم تعديل لائحة المجلس بالإجماع

عقد تجمع الوحدة الوطنية حلقة حوارية حول اللائحة الداخلية والمرسوم بقانون (38) لسنة 2022 بمشاركة عدد من أعضاء مجلس النواب والشورى والخبراء القانونيين وبحضور رئيس التجمع المهندس عبد الله الحويحي ورئيس الهيئة المركزية فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف آل محمود وعدد من اعضاء الهيئة المركزية بالتجمع.

ص 10

مجالسنا مدارسنا

مساحة خاصة لرصد أصداء المجالس في جميع أنحاء مملكة البحرين

14 إلى 21

نائبة رئيس الهيئة المركزية للتجمع تهنيء المرأة البحرينية ونساء العالم باليوم العالمي للمرأة

هنأت الأستاذة صفية الشروقي نائبة رئيس الهيئة المركزية لتجمع الوحدة الوطنية المرأة البحرينية وجميع نساء العالم بمناسبة اليوم العالمي للمرأة والذي يصادف الثامن من مارس وقالت الشروقي ان مشاركة المرأة البحرينية في اليوم العالمي للمرأة تمثل فرصة مهمة للتنويه بالإنجازات العظيمة للمرأة البحرينية وإسهاماتها الرائدة في مسيرة التنمية المستدامة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي والتشريعي.

وأكدت نائبة رئيس الهيئة المركزية أن شعار احتفال العالم بيوم المرأة هذا العام (الرقمنة للجميع: الابتكار والتكنولوجيا من أجل المساواة بين الجنسين) يزيد من الفخر والإعتزاز بالمرأة البحرينية التي حققت هذا الشعار

صفية الشروقي

عملياً على أرض الواقع بدرجة كبيرة ضمن الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية وبفضل جهود المجلس الأعلى للمرأة لتنمية المهارات التقنية للجنسين من خلال العديد من البرامج والورش التدريبية بما ينسجم مع توجه العالم نحو الرقمنة فهناك العديد من البرامج الموجهة لتنمية المهارات الرقمية للمرأة البحرينية بل ان المرأة البحرينية اصبحت تشغل مناصب مهمة وتشكل حضوراً لافتاً في هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (iGA) وغيرها من مؤسسات وشركات القطاع الخاص.

اللجنة الاستشارية لدعم العمل البرلماني لممثل تجمع الوحدة الوطنية تعقد اجتماعها الأول

عقدت اللجنة الاستشارية بتجمع الوحدة الوطنية والخاصة بالعمل البرلماني الداعم لممثل التجمع في مجلس النواب اجتماعها الأول بحضور رئيس التجمع المهندس عبدالله الحويحي وعضو مجلس النواب المهندس محمد الرفاعي وعضوية نخبة من النواب والشوريين السابقين وعدد من الخبراء الإقتصاديين.

ورحب رئيس التجمع المهندس عبد الله الحويحي بأعضاء اللجنة مشيراً الى تطلعات المواطنين بأن

يقدم مجلس النواب في الدورة الحالية أداءً أفضل من الدورتين السابقتين.

وأكد الحويحي أن اللجنة الاستشارية للتجمع ستقدم لممثل التجمع الرأي حول القضايا المختلفة حسب التخصص حيث أن عضوية اللجنة تضم أصحاب تخصصات مختلفة في مجالات الاقتصاد والتشريع والرقابة والقانون.

وعبر الحويحي عن تطلعاته بان تتسع قاعدة النواب المستفيدين من مخرجات هذه اللجنة لمن يرغب في التعاون مع تجمع الوحدة الوطنية من أعضاء مجلس النواب. وقدم أعضاء اللجنة ملاحظاتهم الأولية حول برنامج الحكومة حيث تطابقت آراءهم بخصوص وصف البرنامج بأنه يقدم رؤية عامة تحتاج الى الكثير من التوضيح والتفصيل وإعادة الصياغة بحيث يقدم كلمات دقيقة وواضحة المعنى حول القضايا المختلفة بالتركيز على أولويات القضايا والتحديات الاقتصادية والمعيشية التي تهم المواطن البحريني فضلاً عن ضرورة اقتران البرنامج بالميزانية العامة للمملكة.

قال إنها فرصة لبناء شراكات تعزز التجربة النيابية في البحرين

رئيس تجمع الوحدة الوطنية : احتضان البحرين لاجتماع البرلمان الدولي يشهد بتطور المسيرة الديموقراطية في البحرين

أكد المهندس عبد الله سعد الحويحي رئيس تجمع الوحدة الوطنية أن استضافة البحرين لاجتماعات الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي، يعكس أهمية ومكانة التجربة التشريعية والبرلمانية المتنامية لمملكة البحرين على مستوى العالم، وما حققته البحرين خلال السنوات الماضية من تطور وتقدم في مسيرتها الديمقراطية.

وقال الحويحي أن احتضان البحرين لأكبر تجمع لرؤساء وممثلي برلمانات العالم بمشاركة أكثر من 2000 شخصية، يمثلون 143 دولة يمثل فرصة مواتية لتبادل الخبرات في سبيل تطوير وتعزيز التجربة الديموقراطية في البحرين.

بجانب إتاحة المجال أمام مجلسي النواب والشورى لبناء علاقات قوية مع مختلف برلمانات العالم وشراكات مثمرة تساهم في تطوير وتعزيز التجربة البرلمانية البحرينية نحو تحقيق الغايات الكبرى للمشروع الإصلاحي لجلالة الملك المعظم.

وقال الحويحي أن انعقاد هذا الاجتماع البرلماني الدولي في البحرين يمثل نقلة مهمة للعمل البرلماني البحريني من المستوى الداخلي الى المساهمة في معالجة الأسباب الخارجية للأزمات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على الوطن والمواطن من خلال الانخراط في الحراك البرلماني العالمي على المستوى القاري والدولي و المشاركة في تعزيز الأمن والسلم العالمي، وحماية وصون الحريات وحقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة.

النائب محمد الرفاعي يطالب وزارة التربية بتاهيل الشباب في المجالات الصناعية

طالب عضو مجلس النواب المهندس محمد الرفاعي في مداخلته في الجلسة العاشرة لدور الانعقاد الأول لمجلس النواب وزارة التربية والتعليم بربط مخرجات التعليم بواقع الصناعة في البحرين بهدف تأهيل الكوادر الشبابية واستيعاب طاقاتهم في مختلف مجالات القطاع الصناعي بحيث يكون التأهيل على مسارين الأول يختص بطلاب المدارس الصناعية الذين يدخلون مباشرة الى سوق العمل عبر ورش تشرف عليها وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع وزارة الصناعة والمسار الثاني الخاص بتأهيل واعداد الخريجين الجامعيين للدخول الى سوق العمل في التخصصات الهندسية وغيرها بالاستفادة من دمج معهد التدريب ببوليتكنيك، بحيث تقوم الجامعة بتنظيم ورش لتأهيل الشباب الخريجين حسب احتياجات سوق العمل في المجال الصناعي.

دعم المولود الجديد لكل رب أسرة بحريني

تقدم 5 نواب وهم محمد الأحمد، محمد الرفاعي، محمد الحسيني، أحمد قراطة، منير سرور باقتراح بقانون بشأن منح دعم مالي للمولود الجديد د لكل رب أسرة بحريني.

وأكد النائب محمد الرفاعي أن الاقتراح يهدف إلى مساعدة رب الأسرة على توفير مستلزمات المعيشة الأساسية بحدها الأدنى على أقل تقدير لمواجهة الغلاء والظروف الاقتصادية التي تشهدها مملكة البحرين من خلال تقديم مبلغ نقدي كدعم لرب الاسرة يستحقها كل مولود.

ولفت إلى أن من واجب السلطة التشريعية العمل على مراجعة المنظومة التشريعية بين الحين والآخر وتشريع ما يستلزم تشريعه وفق المتغيرات والظروف المحيطة وخصوصا التشريعات التي تهدف إلى تحسين الوضع المعيشي للمواطنين وحماية المجتمع والحفاظ على استقراره.

وقال النائب الرفاعي: الاسرة تعد اللبنة الاساسية للمجتمع وباستقرارها وازدهارها يستقر المجتمع ويزدهر وهذا الأمر لايمكن تحقيقه إلا من خلال تقديم كافة أوجه الدعم المادي الذي يكفل هذا الاستقرار وإن اقتراحنا يعتبر من قبيل الدعم المادي.

النائب أحمد قراطة:

المليون نخلة «صارت عصا واقفة»

قدم سعادة النائب أحمد قراطة النائب الثاني لرئيس مجلس النواب في الجلسة ال 13 للمجلس تساؤلاً عن مدى وجود أراض لإقامة مشاريع النخيل في البحرين، مؤكداً بأن هناك أراضي وزعت من البلديات وتم استخدامها في امور أخرى غير التي أعطيت من اجلها، وحولوها لبسطات وقعدات وقال إن «المليون نخلة صارت عصا واقفة»، وتساءل عن كمية المحاصيل من التمور في المملكة، لافتا إلى انه بعد انقضاء العامين سيكون هناك التزام مالي على البحرين ونريد التعرف على هذا المبلغ.

وكان مجلس النواب قد وافق في جلسته على مشروع قانون بالتصديق على النظام الأساسي للمجلس الدولي للتمور، وإحالته إلى مجلس الشورى، حيث اكدت مداخلات النواب على ضرورة الاهتمام بزراعة النخيل والاستفادة من الصناعات المتعلقة بالنخيل والتمور، وخاصة أن البحرين كان يطلق عليها بلد المليون نخلة.

«النواب» يشكل أول لجنتي تحقيق في دور الانعقاد الجديد

وافق مجلس النواب على تشكيل لجنتي تحقيق نيابيتين حول «أداء هيئة تنظيم سوق العمل» و«الأمن الغذائي» حيث اسفرت انتخابات اللجنتين عن رئاسة النائب محمد المعرفي للجنة تحقيق حول موضوع الأمن الغذائي، فيما انتخب النائب ممدوح الصالح لرئاسة لجنة تحقيق هيئة سوق العمل، فيما كان النائب جلال كاظم هو النائب الوحيد الذي اشترك في عضوية اللجنتين على السواء.

وانتخب مجلس النواب لجنة التحقيق البرلمانية بشأن أداء هيئة تنظيم سوق العمل، لانتخاب رئيس اللجنة ونائب الرئيس، وقد جاء توزيع النواب على النحو التالي: النائب ممدوح عباس الصالح (رئيساً)، النائب محمود ميرزا فردان (نائباً للرئيس)، النائب جلال كاظم حسن (عضوًا)، النائب خالد صالح بوعنق (عضوًا)، النائب زينب عبد الأمير خليل (عضوًا)، النائب مريم صالح الظاعن (عضوًا) والنائب مهدي عبدالعزيز الشويخ (عضوًا).

كما اجرى النواب انتخاب لجنة التحقيق بشأن الأمن الغذائي في مملكة البحرين، وذلك لانتخاب رئيس اللجنة ونائب الرئيس، وقد جاء توزيع عضوية النواب في اللجنة على النحو التالي: النائب محمد يوسف المعرفي (رئيساً)، النائب عبدالله خليفة الرميحي (نائباً للرئيس)، النائب محمد محمد الرفاعي (عضوًا)، النائب جلال كاظم حسن (عضوًا)، والنائب جليلة علوي السيد حسن (عضوًا).

جمعيات سياسية تدعو مجلس النواب إلى عدم الخروج عن الإجماع الشعبي الرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني

أكدت الجمعيات السياسية رفضها واستنكارها لموقف وقرار رئيس مجلس النواب شطب كلمة الكيان الصهيوني المجرم والمغتصب من مضبطة المجلس بما يخالف الثوابت الوطنية وموقف الشعب البحريني تجاه هذا الكيان الغاصب ورفضه لكافة أشكال التطبيع معه.

إن موقف الشعب البحريني الراسخ وإيمانه العميق الذي لن يتزحزح وتؤكده المواقف التاريخية المشرفة تجاه القضية الفلسطينية وجميع الشواهد في الوقت الحاضر بأن العصابات المحتلة لفلسطين هي كيان صهيوني غاصب، ولا نريد لمجلس النواب أن يخالف الإرادة الشعبية التي ما أجمعت يوماً على قضية بقدر إجماعها على القضية الفلسطينية.

وفي الوقت الذي تثمن فيه الجمعيات السياسية موقف النواب الذين رفضوا شطب تلك الفقرة من المضبطة، تطالب الجمعيات النواب الذين صمتوا على هذا التصرف والخطأ غير المسبوق بتدارك الأمر وتصحيح الخطأ وإعادة الأمور إلى نصابها من خلال إعادة ما تم شطبه من المضبطة والتأكيد على الإنحياز الدائم للقضية الفلسطينية والالتزام بالإجماع الموقف الشعبي تجاه الكيان الصهيوني المغتصب والتأكيد على أن جميع خطوات وتوجهات الاعتراف بالكيان الصهيوني تمنحه تشجيعاً غير حضاري وغير إنساني لإرتكاب المزيد من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني.

إن الجمعيات الموقعة على هذا البيان إذ تجدد رفضها لكافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني تدعو حكومة البحرين إلى إلغاء اتفاقيات التطبيع وتطالب النواب برفض التطبيع ومحاولات تمييع القضية الفلسطنية.

إننا نؤكد مجدداً على اعتزازنا بموقف شعب البحرين وفخرنا بمواقف الشعب الخليجي والشعوب العربية والإسلامية في رفض اي شكل من أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني ودعم ومناصرة القضية الفلسطينية والتزامها بعدم التفريط بالحقوق الفلسطينية والمقدسات الإسلامية، وعلى رأسها القدس الشريف والدولة الفلسطينية المستقلة.

كما نؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تحرير كامل أرضه المغتصبة وندعو جماهير شعبنا الى الالتفاف حول نصرة القضية الفلسطينية ودعمها وإسقاط كافة اشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني ونحيي مواقفها الرافضة لهذا التطبيع.

الجمعيات الموقعة على البيان:

١- المنبر الوطني الإسلامي

٢- تجمع الوحدة الوطنية

٣- التجمع القومي الديمقراطي

٤-الوسط العربي الإسلامي

الجمعيات السياسية تحذر من المساس بالثوابت الوطنية والدينية ونشر ثقافة التطبيع من خلال تغيير المناهج التعليمية

تابعت الجمعيات السياسية بقلق التصريح الصادر عن سعادة وزير التربية والتعليم حول رغبة الوزارة في إجراء تغيير في المناهج التعليمية ومراجعة شاملة للمقررات والمواد الدراسية في جميع المراحل التعليمية.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه الجمعيات السياسية على أهمية التطوير والمراجعة المطلوبة في الجوانب العلمية بحيث تواكب مناهجنا التعليمية للتطورات العالمية الحديثة ووسائل تطوير المهارات ورفع القدرات لتحسين مخرجات التعليم تحذر الجمعيات السياسية من المساس بالثوابت الوطنية والقومية والدينية الخاصة بالمجتمع البحريني من خلال إدخال تعديلات في المواد والمناهج التعليمية أو محاولة لنشر أفكار التطبيع تحت غطاء مايسمى بالديانة الإبراهيمية وتسميم عقول أبنائنا بمثل هذه الأفكار التي يرفضها المجتمع البحريني العربي المسلم.

وتعبر الجمعيات عن قلقها من تسلل مثل هذه الأجندات التي تسعى إلى تعميق التطبيع مع الكيان الصهيوني ضمن التعديلات التي ستتم خصوصاً وأن تصريح سعادة وزير التربية تضمن مايفيد بأن عمليات المراجعة التي تباشرها فرق العمل بالوزارة ستشمل استبدال مقررات كاملة بأخرى مما قد يتسبب في تقليل جرعات الإهتمام بالقضية الفلسطينية في مقابل إقحام لأجندات التطبيع.

وفي هذا الشأن فإن الجمعيات السياسية الموقعة على هذا البيان تؤكد مجدداً على المباديء التي صوت عليها الشعب في ميثاق العمل الوطني والذي يؤكد على أن مساندة البحرين لكافة الحقوق الفلسطينية المشروعة وخصوصاً حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

إن الجمعيات السياسية تطالب مجلس النواب بالقيام بدوره الرقابي في متابعة عمليات التغيير في المناهج والإعلان عن موقفه الرافض لكافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، وفي هذا السياق نستنهض كافة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومختلف شرائح المجتمع ومؤسساته السياسية والأهلية لحماية الثوابت الوطنية والدينية من خلال التمحيص في محتوى المناهج المعدلة والتصدي لأية مضامين قد يحتويها المنهج التربوي ترمي الى تبرير الاحتلال الصهيوني أو تغييب تاريخه الدموي بغية تشويه أفكار ابنائنا الطلبة بنشر ثقافة التطبيع او مايمس قيمنا العربية الإسلامية وعدم المساس بأي محتوى تربوي يخص القضية الفلسطينية التي كانت وستظل تمثل القضية الأولى للأمة العربية والإسلامية.

الجمعيات السياسية الموقعة على البيان:

١. تجمع الوحدة الوطنية
٢. جمعية الصف الإسلامي
٣. المنبر التقدمي
٤. التجمع القومي الديموقراطي
٥. الوسط العربي الإسلامي
٦. التجمع الوطني الديموقراطي الوحدوي
٧. جمعية المنبر الوطني الإسلامي
٨. التجمع الوطني الدستوري

في ذكرى يوم العدالة الاجتماعية العالمي..

تجمع الوحدة الوطنية يطالب بتعزيز قيم العدالة الإجتماعية في ملف الضرائب وتوفير فرص التوظيف

يحيّ تجمع الوحدة الوطنية إحتفال العالم باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية والذي يصادف يوم الإثنين 20 فبراير.

وفي الوقت الذي يشيد فيه التجمع بما حققته مملكة البحرين من تقدم في مجال العدالة الاجتماعية ودورها الانساني ومانص عليه دستور مملكة البحرين وميثاق العمل الوطني لتعزيز قيم العدالة الاجتماعية حيث ينص الدستور في المادة العاشرة من الباب الثاني المقومات الأساسية للمجتمع (الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه التنمية الاقتصادية وفقا لخطة مرسومة، وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون). وينص ميثاق العمل الوطني في الفصل الأول تحت عنوان العمل حق وواجب (وينظم القانون على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال).

يطالب تجمع الوحدة الوطنية الحكومة الموقرة والسلطة التشريعية بتطبيق معاني هذه النصوص الدستورية على أرض الواقع وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطن البحريني على مستوى حقوقه الأساسية وأولها حق العمل من خلال مراجعة الاختلالات في ملف التوظيف وبحرنة الوظائف باتخاذ المزيد من القرارات التي تجعل المواطن البحريني هو الخيار الأول في سوق العمل بالنسبة للقطاعين العام والخاص مع توفير الوظائف الملائمة للمواطنين.

وكذلك على مستوى الرواتب والأجور للمواطن البحريني حيث أن نسبة المواطنين ممن تقل رواتبهم عن 300 دينار تبلغ 35% من مجموع العمالة الوطنية وبينما ترتفع النسبة إلى 60% للبحرينيين الذي تقل رواتبهم عن 450 دينار.

كما أن 51% من المتقاعدين من أصحاب المعاشات تقل رواتبهم عن 400 دينار في القطاع الخاص و 32% في القطاع العام مع توقعات بأن يزداد الامر سوءاً مع وقف الزيادات السنوية للمتقاعدين، وحرمانهم من حق أصيل من حقوقهم مما يضاعف من اعبائهم المعيشية، خاصة في ظل الارتفاع الكبير الراهن في أسعار المواد الاستهلاكية.

كما يطالب التجمع في هذا البيان بتحقيق معنى العدالة الاجتماعية في تطبيق الضرائب التي تفرض الآن بشكل غير عادل على الأغنياء والفقراء على حد سواء مما يضعف فرصة تحقيق الأمان الإجتماعي ويزيد من مخاطر إفقار الطبقات المتوسطة والمحدودة الدخل فضلاً عن أهمية مضاعفة الجهود لمكافحة الفساد والمحسوبية واهدار أملاك الدولة وثروات وموارد البلاد تحقيقاً لمعاني وقيم الإجتماعية.

وفي الوقت الذي يطالب فيه التجمع الحكومة ومجلس النواب بتحسين الحياة المعيشية للمواطنين من خلال معالجة جميع تلك الاختلالات يؤكد تجمع الوحدة الوطنية حرصه على المحافظة على جميع مكتسبات العدالة الاجتماعية التي حققتها البحرين وخاصة على مستوى حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، والتي حققت فيها مملكة البحرين خطوات متقدمة وانتقلت من مرحلة تمكين المرأة الى مرحلة تقدم المرأة البحرينية كما يؤكد التجمع دعمه لكل الخطوات التي تقود لارساء قواعد صلبة ومتينة نحو الدولة المدنية العصرية، ودولة القانون والمؤسسات.

تجمع الوحدة الوطنية
20 فبراير 2023

تجمع الوحدة الوطنية يقيم

دورة التثقيف السياسي الأولى

بحضور 35 مشاركاً

نظم تجمع الوحدة الوطنية دورة التثقيف السياسي الأولى لقيادات الهيئة المركزية وأعضاء التجمع بفندق ذا قروف بجزر أمواج، بحضور 35 مشاركاً.

وقدم الدورة عدد من الخبراء والسياسيين والذين تناولوا خمسة محاور أولها محور حول العمل الجماعي في الإسلام قدمه فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف ال محمود رئيس الهيئة المركزية للتجمع، والمحور الثاني والذي تناول مفهوم العمل السياسي قدمه الأستاذ عبيدلي العبيدلي.

والمحور الثالث بعنوان ميثاق العمل الوطني قدمه عضو مجلس الشورى الدكتور عبد العزيز أبل، وتناول المحور الرابع الحراك الوطني في البحرين قدمه الأستاذ خالد هجرس.

وقدم رئيس التجمع المهندس عبد الله سعد الحويحي المحور الخامس والأخير في الدورة بعنوان (مفاهيم نقابية والنظام الأساسي لتجمع الوحدة الوطنية).

وأدارت برنامج الدورة الأستاذة أنيسة الحويحي مسؤولة العلاقات العامة بالتجمع وتولت عضو الهيئة المركزية الأستاذة جيهان اللوخيان التنسيق لإقامة الدورة الأولى.

طالبت النواب برفض مرسوم تعديل لائحة المجلس بالإجماع:

تجمع الوحدة الوطنية يعقد حلقة حوارية حول اللائحة الداخلية لمجلس النواب والمرسوم بقانون رقم (38)

عقد تجمع الوحدة الوطنية حلقة حوارية حول اللائحة الداخلية والمرسوم بقانون (38) لسنة 2022 بمشاركة عدد من أعضاء مجلس النواب والشورى والخبراء القانونيين وبحضور رئيس التجمع المهندس عبد الله الحويحي ورئيس الهيئة المركزية فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف آل محمود وعدد من اعضاء الهيئة المركزية بالتجمع.

وفي كلمته رحب رئيس تجمع الوحدة الوطنية المهندس عبد الله الحويحي بالحضور واهتمامهم الكبير بمناقشة قضية اللائحة الداخلية وصلاحيات مجلس النواب.

وقال الحويحي لقد جرت العادة أن أي مؤسسة مهما صغرت أو كبرت هي المعنية بوضع لائحتها الداخلية لذلك قام المجلس الوطني في تجربة 1973م بمناقشة وإقرار لائحته الداخلية التي جاءت على شكل إقتراح تم تقديمه للمجلس وهذا هو الأصل لجميع البرلمانات في العالم، ولكن جاءت اللائحة الداخلية لمجلس النواب تحت رقم 58-2002 على شكل مرسوم ملكي دون أن يتاح للمجلس الحرية في وضع لائحته الداخلية وتابعت التعديلات على اللائحة على شكل 3-4 مراسيم بقانون مشيرا الى ان الاصل في المرسوم بقانون أن يصدر لسبب حالة الضرورة وهو ما لا يتوافر فيما يخص تعديلات اللائحة الداخلية وهو ما قد يدخلها في الشبهة الدستورية.

وتطرق الحويحي لتوضيحات هيئة التشريع والرأي القانوني بشأن الأدوات القانونية المستعملة في مملكة البحرين حول المرسوم بقانون بان المرسوم بقانون، يقصد به النصوص التشريعية التي يصدرها جلالة الملك فيما بين أدوار انعقاد كل من مجلس الشورى ومجلس النواب أو في فترة حل مجلس النواب "إذا أقتضى الإسراع في إتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير"

وهو ما يطرح سؤال حول هذه التدابير التي لا تتحمل التأخير فيما يخص تعديل اللائحة الداخلية لمجلس النواب وإن صدورها بهذا الشكل يوقعها في إشكالية تداخل السلطات حيث ينص دستور مملكة البحرين في المادة 32 يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقا لاحكام هذا الدستور كما نص ميثاق العمل الوطني في الفصل الثاني خامسا مبدأ الفصل بين السلطات يعتمد نظام الحكم تكريسا للمبدأ الديمقراطي المستقر على الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية

والتنفيذية والقضائية مع التعاون بين هذه السلطات وهو ما يوقع مثل هذه المراسيم في إشكالية التعارض مع الميثاق والدستور.

وختم الحويحي كلمته بتأكيد ترحيب تجمع الوحدة الوطنية بالنواب للمشاركة في الورش والحلقات التي سوف يقيمها التجمع حول العديد من الملفات المهمة مثل الصحة التعليم الاسكان وغيرها خلال الفترة القادمة بهدف التعاون وتعزيز العمل البرلماني وبما يحقق تطلعات المواطن البحريني الذي بات يتابع بكل إهتمام مايطرح أمام مجلس النواب

وقدمت مديرة الحلقة الحوارية الاستاذة سهى الغوزي المحامي محمود ربيع لتقديم ورقته بعنوان (مرسوم بقانون رقم 38 لسنة 2022 بتعديل اللائحة الداخلية لمجلس النواب) والتي استعرض خلالها ابرز التعديلات التي يتضمنها المرسوم في مواد اللائحة الداخلية لمجلس النواب مقدما مقارنات بين النصوص الاصلية والمعدلة وقال ان التعديل الذي جاء في المادة 21 الخاصة بلجان المجلس حظر تشكيل لجان نوعية أخرى دائمة، وجعل تقديم الطلب لتشكيل اللجان منوطًا برئيس المجلس باعتباره من يتولى اختصاص مراقبة لجان المجلس وفقًا للمادة (12) من اللائحة.

وبخصوص التعديل في المادة 23/ الاشتراك في اللجان قال ان التعديل جاء بهدف ضمان مشاركة جميع الأعضاء باللجان النوعية الدائمة، لأن النص بصيغته السابقة لا يشترط اللجان النوعية وإنما إمكانية الاشتراك في أي لجنة ومنها اللجان المؤقتة فقط.

وحول التعديل في المادة 38 رد التقرير الى اللجنة المختصة قال انه تعديل مُنتقد لأن يجيب الحكومة لطلب الرد دون أذن المجلس او موافقته حيث نص التعديل على ان يجوز للرئيس أو لرئيس اللجنة أو المقرِّر طلب رد التقرير إلى اللجنة لمزيد من الدراسة ولو كان المجلس قد بدأ نظَرَه، كما يجوز لهم طلب تأجيل مناقشة التقرير لمدة لا تزيد على شهر، ما لم يقرِّر المجلس غير ذلك، وللحكومة أن تطلب ذلك فتجاب إلى طلبها.

المحامي محمود ربيع: أغلب التعديلات تنتقص من صلاحيات المجلس

وتطرق للتعديلات في المواد 64 و66 و67 و68 الخاصة بتنبيه المتكلم ونظام الكلام والجزاءات المترتبة على الاخلال بنظام الجلسة والتي تصل الى الحرمان من الإشتراك في أعمال المجلس ولجانه مدة لا تزيد على أسبوعين.

وحول المادة ١٠٢ قال محمود انها من اهم المواد وهي المتعلقة بمشروعات القوانين التي لم يتم اتخاذ قرار فيها وقامت الحكومة بصياغتها كان النص ان المجلس من حقه النظر في تلك القوانين والان تم الغاء هذا النص وقال هناك تشديد في موضوع نقاش القوانين او اقتراحها

وقال المحامي محمود ربيع ان اغلب التعديلات تأتي في سياق الانتقاص من صلاحيات المجلس مشيرا الى ان اصدار مراسيم في فترة العطلة يعني ان هناك ضرورة واستعجال

وقدم الاستاذ احمد قراطة النائب الثاني لرئيس مجلس النواب مداخلة اكد فيها ان التعديلات على اللائحة قلصت من صلاحيات المجلس وصلاحيات النواب

مستدركا وجود بعض التعديلات التنظيمية لكن هناك مواد اعطت الرئيس صلاحيات اكبر

حيث استعرض قراطة بعض المواد وقدم مقارنات بين النصوص الاصلية والمعدلة في بعض المواد الخاصة باللائحة.

واشار قراطة الى انه في المادة ١٣٨ الخاصة بالسؤال دائماً تاتي الأجوبة مخالفة للسؤال المطروح للوزراء مؤكدا ان السؤال هو أداة نيابية مهمة.

وطالب قراطة النواب برفض هذا المرسوم النافذ وقال بالنسبة لاسباب الاستعجال فهي اما بسبب فراغ تشريعي او اعباء مالية وهي ظروف غير متوفرة في حالة هذا المرسوم.

وقدم النائب عبد الحكيم الشنو مداخلة اكد فيها ان الأمور بالنسبة للنواب وان اصدار المرسوم بين الدورين يضع علامة استفهام كبيرة لانه لا تتوفر به صفة الاستعجال.

النائبة إيمان الشويطر وصفت المرسوم بانه يتسبب في تقليص كبير يضاف الى التقليصات التي حدثت في الفصول التشريعية السابقة وهي تؤدي الى فقد ثقة الناس في البرلمان ويسقط هيبة البرلمان.

وتساءل النائب الدكتور مهدي عبد العزيز الشويخ في مداخلته هل الهدف جعل المجلس دور ديكوري لان التعديلات التي تتم تنتقص من صلاحيات النواب وبالتالي يصبح المجلس غير قادر على القيام بدوره وناشد النواب بالانتباه للائحة والضغط لسحبها حتى لا تتحول الى الشورى.

وقدم المحامي حسن إسماعيل ورقة بعنوان تعديلات اللائحة الداخلية في المناقشة العامة والاستجواب مشيرا الى ان اللائحة الداخلية التي تنظم الشؤون الداخلية لمجلس النواب من أهم الوسائل التي تساهم في الدفع بعمله و القيام بواجباته المحددة في الدستور على الوجه الأفضل، إذ تتضمن اللائحة مجموعة من القواعد الإجرائية والموضوعية تتعلق بشكل واختصاصات الأجهزة الرئيسية للمجلس وكيفية أداء الوظائف والصلاحيات التشريعية والرقابية، وتعتبر امتداداً لإصلاحيات المجلس التي نص عليها الدستور، ويكتسي البحث في (إصلاح اللائحة الداخلية لمجلس النواب) هذا الوقت أهمية بالغة ومجلس النواب مازال في بداية دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السادس وقال ان من ابرز مظاهر استقلال مجلس النواب عن السلطة التنفيذية ان يقوم بنفسه بوضع لائحته الداخلية كما في الكويت والأردن ومصر لأن السلطة التنفيذية في البحرين هي من وضعت هذه اللائحة قبل اول اجتماع يعقده المجلس الوطني وعلى الرغم ان هذه المادة اجازت للمجلس ان يعدل في لائحته الداخلية او يلغيها لكن طوال الفصول الماضية ظلت السلطة التنفيذية هي المهيمنة على مجلس النواب.

“النائبة إيمان الشويطر: المرسوم يفقد الناس الثقة في البرلمان”

وقدم ملاحظات حول المناقشة العامة وقال ان المتابع للشأن السياسي والدستوري كان قد استبشر خيراً بما نصت عليه التعديلات الدستورية لعام 2012، بأن أعادت الاعتبار لحق مجلس النواب في طرح موضوع عام للمناقشة العامة وأن مجلس النواب أستخدم بنجاح وسيلة طرح موضوع عام للمناقشة في فصله التشريعي الخامس المنصرم 10 مرات لعل

أبرزها الموضوع المتعلق بالسياسة التعليمية في مملكة البحرين ولان المناقشة العامة أصبحت مزعجة لصانع السياسية العامة في الدولة صدر خلال فترة إجازة المجلس ما بين دور الانعقاد الثاني والثالث ودون ان يتوافر له شرط الاستعجال مرسوم بقانون رقم (26) لسنة 2020 بتعديل المادة (173) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب صدر في 3 سبتمبر 2020، فوضع التعديل قيود على المناقشة العامة نالت من مفهوم وأهمية المناقشة العامة، وأفرغت المناقشة العامة من محتواها ومن الغاية التي شرعت لأجلها وقد وافق للأسف المجلس عليها.

وعن موضوع الاستجواب وصفه مقدم الورقة الاستاذ حسن اسماعيل بانه من اهم الوسائل وهو يعني محاسبة الوزير وتحريك مسؤوليته السياسية وقال الاستجواب حق لجميع أعضاء المجلس ويستطيع اي عضو ان يشارك في الاستجواب ويجب ان يكون الاستجواب كما هو في الدساتير الاخرى داخل المجلس وقال كنا قد استبشرنا خيراً بان المشرع اعطى اعضاء المجلس الخيار اما ان يكون الاستجواب من خلال اللجان او داخل المجلس الا ان هذه الايجابية نالت منها تعديلات اللائحة الداخلية حيث وضعت اجراءات طويلة للوصول الى الاستجواب حيث يحول للرئيس ثم الى لجنة توافر الشروط الشكلية ثم لجنة لفحص جدية مستنكرا استخدام مصطلح فحص الجدية وتطرق اسماعيل لما وصفه بعتاب النائب الاول لرئيس مجلس الشورى جمال فخرو ووصفه لتعديل اللائحة بانه تسلط من الحكومة على السلطة التشريعية.

"الباحث القانوني خالد هجرس: المرسوم به مخالفة دستورية!"

وقدم الباحث القانوني خالد هجرس تعقيبا على موضوع الحلقة اكد فيه ان المرسوم بقانون (38) لسنة 2022 به مخالفة دستورية ليس فقط في صفة الاستعجال، لكنه يمنع الحريات العامة كذلك في فكرة المادة ١٠٢ والتعديل المنصوص الذي اعطى الحكومة حتى حق حذف المشاريع السابقة الموجودة في المجلس الوطني، وهذا موضوع مرتبط بمبدأ سيادة الشعب حسب وصف هجرس.

واوصي الباحث القانوني خالد هجرس تجمع الوحدة الوطنية بتتبي فكرة تعديل اللوائح الداخلية كمشكلة لاتقل عن المشكلة الدستورية.

وتداخل عضو مجلس النواب المهندس محمد الرفاعي مؤكدا ان التعديل وضع قيودا لعمل النواب داخل الجلسة وطالب النواب برفض المرسوم بالاجماع حتى يتم سحبه كليا

واثنى النائب الحسيني على ضرورة رفض المرسوم وقال ان مضمون هذه التعديلات كلها هو تقليص من صلاحيات النواب ووضعها في يد الرئيس وهي حالة غير صحية وتعبر عن تراجع وليس نمو.

وخلصت الجلسة بتوصية برفض المرسوم بقانون وتقديم مشروع تعديل على اللائحة الداخلية من المجلس بإصدار لائحة جديدة بتوافق نيابي مجتمعي.

وأوصى رئيس التجمع في ختام الحلقة بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بتوعيتهم باهمية الوقوف امام هذا المشروع حتى يتحول الى مطلب شعبي.

الحويحي للنواب:

لايجب أن يتحمل المواطن تكاليف العلاج بعد تطبيق التأمين الصحي

استضاف مجلس آل محمود المهندس عبد الله سعد الحويحي رئيس تجمع الوحدة الوطنية في محاضرة بعنوان أهمية برنامج عمل الحكومة في عمل المجلس النيابي.

قدم المهندس عبدالله الحويحي في مبتدر الحديث إضاءات تأريخية حول التطور الدستوري لبرنامج عمل الحكومة، وقال من المهم لنا كشعب ان نعرف القيمة السياسية والدستورية لبرنامج عمل الحكومة وأهمها ضرورة حصول برنامج الحكومة بنص الدستور على ثقة مجلس النواب فضلاً عن ان برنامج الحكومة يمثل أحد أهم أدوات الرقابة لدى مجلس النواب على عمل الحكومة.

ولفت الحويحي إلى أهمية قراءة البرنامج بشكل كامل قبل تقديم أي تحليل أو قراءة حوله حتى لايتم الحكم بصورة متعجلة على وثيقة بكل هذه الأهمية.

وأشار إلى المرجعيات الأساسية للبرنامج الذي يعتمد على رؤية البحرين 2030 وينطلق من أولويات تعزيز الامن والاستقرار والعدالة والخدمة ذات الجودة والتنافسية.

> **برنامج عمل الحكومة خال من الأرقام وينزع للعموميات**

وقدم رئيس التجمع بعض الملاحظات حول البرنامج والتي من أبرزها خلوه من الأرقام في بنوده المختلفة ونزوعه الى العموميات في صياغته والتي تحتمل اكثر من تأويل.

وقال إن بعض المبادرات في برنامج الحكومة المقدم غير مكتملة بجانب غياب الحديث عن حرية الصحافة ودور مؤسسات المجتمع المدني واسترجاع صلاحيات مجلس النواب مستدركاً أن هذه النواقص لاتقلل من قيمة البرنامج بما يحتوي عليه من أهداف ومحاور.

ودعا الحويحي مجلس النواب لاستكمال النواقص في البرنامج المقدم حتى يكون أكثر تحديداً ووضوحاً وقدرةً على تحقيق أهدافه وهذا يتطلب تعاون بين جميع النواب.

وعبر عن ثقته في قدرة لجنة مراجعة البرنامج الحكومي بمجلس النواب برئاسة النائب الأول لرئيس المجلس عبد النبي سلمان و نائب رئيس المجلس احمد قراطة.

> **المواطن يراقب عمل النواب وينتظر النتائج**

ودعا رئيس التجمع جميع النواب بالتأكيد على القضايا الرئيسية للمواطنين و تثبيتها في البرنامج واهمها البطالة والدعم الحكومي والتقاعد وزيادة الأجور ووضع حد أدنى للأجور وكذلك قضية الضرائب التي أصبحت

يوسف الهرمي

فوزية رشيد:

برنامج الحكومة خطوة مقدرة في اتجاه الشفافية

رؤى الحكومة في جهة وطموحات المواطنين في جهة أخرى

مؤلمة للناس والملف الصحي ونحن على ابواب مشروع التأمين الصحي حيث لايجب ان يتحمل المواطن أية تكاليف بعد تطبيق مشروع التأمين الصحي وان لايتحول المريض الى سلعة في يد شركات التأمين.

وكذلك ملف التعليم ومخرجاته وتلبيتها لحاجة سوق العمل بجانب قضايا أخرى مثل حماية الناشئة من الغزو الثقافي والمثلية وغيرها من الاختراقات

بجانب حرية الاعلام وصلاحيات مجلس النواب ودور مؤسسات المجتمع المدني.

وأشار الحويحي إلى أهمية اقتران البرنامج مع الميزانية العامة للدولة

وقال يجب على النواب استكمال قالب البرنامج ليشمل المقدمة والمحاور والاهداف والمبادرات والمؤشرات حتى يسهل على النواب التعامل معه وقال:

انا واثق ان النواب مدركين للكثير من هذه الملاحظات وخصوصاً قضية المصطلحات المطاطة.

وناشد الحويحي في ختام حديثه النواب قائلاً إنكم تخوضون الاختبار الأول والأصعب والمواطنون يراقبون وينتظرون النتائج.

وقدم الاستاذ يوسف الهرمي مداخلة أكد فيها أن برنامج الحكومة هو خطوة مقدرة في اتجاه الشفافية المطلوبة في عمل الجهاز التنفيذي مشيراً لبعض الملفات الغائبة عن البرنامج وأهمها قضايا الاستثمار والصناعة والسياحة والأمن المائي وكذلك حقوق الطفل والشباب وتحديات المستقبل وكذلك تنشيط الحياة السياسية وغيرها من النقاط الغائبة.

وقدمت الكاتبة الصحفية الأستاذة فوزية رشيد مداخلة أكدت فيها ان الصيغة الفضفاضة للبرنامج تترك انطباعاً بأن رؤى الحكومة في جهة وطموحات المواطنين وقضاياهم الملحة في جهة أخرى.

وعقب الحويحي بأن مانطرحه يصب في خانة الضغط الشعبي لجعل برنامج الحكومة يمضي في اتجاه تطلعات الشارع وهذا ما يعكسه الحراك والتفاعل الشعبي الذي يحدث الآن مع البرنامج الذي قدمته الحكومة.

بمشاركة النواب.. الرفاعي والحسيني والأحمد..

مجلس الكويتي يقيم ندوة لمناقشة تقرير الرقابة المالية والإدارية

أقام مجلس الدكتور محمد الكويتي ندوه بعنوان تقرير ديوان الرقابه الماليه والاداريه استضاف فيها سعاده النواب محمد الاحمد والمهندس محمد الرفاعي والدكتور محمد الحسيني للحديث عن تقرير الرقابه الماليه والاداريه في نسخته ال 19.

د. محمد الكويتي

النائب محمد الرفاعي

النائب محمد الحسني

النائب محمد الأحمد

وابتدر الحديث النائب محمد الحسيني الذي أوضح ان الملف له شقين شق سياسي وشق فني وعن الشق السياسي قال إن غياب الوعي لدي البعض قد يكون السبب في ضعف معالجة بعض الملفات واوضح ان الرقابه على المؤسسات العامه للدوله قد وضع لها الدستور نظاماً للرقابه المالية من خلال ديوان الرقابة المالية والادارية وهي جهة مستقلة لها وظيفة خاصة بمتابعة مؤسسات الدولة وبالاخص الاموال العامة ولا يتبع هذا الديوان لاي مؤسسة من مؤسسات الدولة كما كان ديوان الرقابة في دستور 73 يتبع للمجلس الوطني الا انه و بمرسوم بقانون رقم 16 في سنة 2002 بشأن ديوان الرقابه الاداريه والماليه صرح بانه يتبع جلالة الملك وذلك لاضفاء القوة عليه وحتى تخضع له مؤسسات ووزارات وشركات الدولة بشكل جاد وصارم.

ومن خلال هذا الحديث والتوضيح لدور الرقابة المالية و الادارية نطالب ان يكون المواطن له دور اساسي في المشاركة بالرقابة المالية والادارية لمؤسسات الدولة ومن حقه ان يدلي برأيه بمايخدم المصلحة العامة في هذه المؤسسات الرقابية وحتى يكون المواطن على علم بمخرجات تقرير الرقابة المالية والادارية.

اما بالنسبة لمجلس النواب فان الادوات الرقابية الخمس عبارة عن توجيه الاسئلة من نائب واحد لوزير واحد في كل شهر وايضا الاستجواب من قبل 5 اعضاء علي الاقل لاستجواب وزير واحد في الامور الداخله ضمن اختصاصه ولا ياتي سحب الثقه الا بعد الاستجواب كما في الماده 152 والاداه الثالثه هي تشكيل لجان تحقيق كما في المادة 160 وايضا المناقشه العامه والاسئله التي يجب ان تكون جاده حتى نصل الي حل جاد لكل مشكله تطرح ولابد من مشاركة المجتمع في هذه المناقشات من خلال تواصل المواطنين مع النواب عبر التواصل المباشر واللقاءات التي تتم في المجالس والجمعيات السياسية وبالمقابل مطلوب من المواطنين التعاون مع النواب وعدم تهميش

دورهم ومساعدتهم في اداء مهامهم من جانب اصحاب الخبرة.

والمطالبة بعدم تقليص صلاحيات النائب لإعادة هيبة المجلس وايضا اعادة بعض المكتسبات التي اهدرت من مكتسبات المواطنين وكذلك لابد ان يتعاون المواطن ويسعى لتقوية النواب وكذلك محاسبتهم اذا اخلوا بمهامهم أو افسدوا فللمواطن والناخب الحق ان يحاسبه من خلال الرقابة الشعبية والمجتمعية حتي ينجح هذا المجلس.

وقدم النائب محمد الاحمد كلمة عن تقرير ديوان الرقابة المالية بصفته رئيس اللجنة البرلمانية المختصة وقال انهم بدأوا في اعداد تقرير الرقابة المالية او تقرير متابعة دقيق لديوان الرقابة المالية وتلخيص كل المخالفات وبدأوا باستدعاء جميع الجهات الحكوميه الوارده في التقرير وملاحظه ماذا تم وكيف تصرفت هذه الجهه الحكوميه مع تلك الملاحظات.

وقال لاحظنا ان هناك تغييراً في سياسه الحكومه في التعامل مع هذا التقرير وبالتحديد مكتب سمو رئيس مجلس الوزراء الذي قام بتشكيل إداره مركزيه لمتابعه هذا التقرير والزم الوزارات بالتعامل الفوري مع هذه الملاحظات

وقال نلاحظ ان هناك سياسه جديده لدى الديوان وهي صدور توصيات تطويرية وليس مجرد رقابه اداريه وماليه أو الاكتفاء بالمخالفات الماليه والاداريه ولذلك بدانا باستدعاء الجهات وكانت البداية بوزاره الصحه وقد أوصلنا هذه الملاحظات لكي نتيح للمجلس باستخدام ادواته الرقابيه كما وسنحاول الانتهاء من هذا التقرير خلال شهر فبراير ان شاء الله حتى يعطي المجلس مجالاً للمناقشه لاستخدام الادوات الرقابيه.

واكد النائب انهم يجدون الان تعاوناً كبيراً من قبل الوزارات لحل هذه المشاكل.

وقدم النائب محمد الرفاعي كلمة عن ديوان الرقابه الذي يخص الشان المالي ويتناول الاخطاء الإداريه والمخالفات والتجاوزات الاداريه التي تتسبب في حدوث الخلل المالي او الخسائر الماليه جراء سوء الادارة وقد اصبح موضوع الرقابه الإدارية ضمن ديوان الرقابه الاداريه والمالية وهذا شيء جيد ولكن في هذه المرة جاء محتوى التقرير مبسطاً بخلاف ماكان عليه في السابق من تفاصيل الفساد الاداري والمالي و الشيء المستغرب انك لا تجد في التقرير هذه الجهات التي بها اي مخالفات اوفساد اداري وهذه علامه استفهام كبيره في هذا الجانب.

واوضح الرفاعي ان اللجنه الاداريه والرقابيه سوف تضع خطة بحيث لاتتم مناقشة التقرير في جلسة واحدة بل تتم المناقشة على أربع جلسات حتى نعطي كل قضية او كل وزارة حقها في النقاش ويكون بامكان اللجنة في نفس الوقت أن تبحث في هذه الجهات.

مجلس خليفة الكعبي يعقد حلقة نقاشية بعنوان «الأزمة الاقتصادية وانعكاستها على الدين العام»

خليفة الكعبي

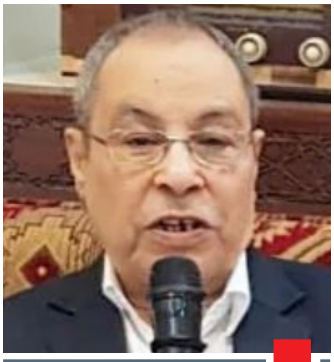
علي صالح

النائب أحمد قراطة

خالد هجرس

عقد مجلس خليفة الكعبي حلقة نقاشية بعنوان (الأزمة الاقتصادية وانعكاستها على الدين العام) تحدث فيها الاستاذ الكاتب المعروف علي صالح والذي تناول تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية وما أحدثته من آثار بالنسبة لدول العالم وايضا في البحرين

حيث ارتفعت نسبة الدين العام وتم فرض ضريبة القيمة المضافه التي زادت الخناق علي المواطن البحريني، وحين يتحدث مجلس النواب عن تعديلات وتحسينات بنسبة 80% في معيشة المواطن وكما تفضل النائب احمد قراطة بطرح سؤال ماهي الثمانين بالمائة التي تم تعديلها وماهي علامة القياس فعلى سبيل المثال على مستوى تعديلات معيشة المواطن تكون علامه القياس هي زيادة علاوة الغلاء الى الضعف وايضا استعادة نسبة الزيادة السنوية 3% للمتقاعدين او الاتجاه الى زيادتها حتي تصبح 5%. كذلك في ملف الإسكان

المطلوب مثلاً زيادة علاوه الاسكان من 100 دينار الى 150 دينار ومجموعه زيادات تحقق للمواطن المعيشة الكريمة.

وهناك ملف مهم هو ملف التوظيف بتوفير وظائف مناسبة للعاطلين لتقليل معاناة الأسر البحرينية وزيادة دخلها.

وبخصوص موضوع القيمة المضافة فقد قال النائب احمد قراطة اننا طالبنا من الحكومة تخفيض هذه الضريبة وجعلها 5% بدلا عن الـ10 % وهذا الشيء من الممكن أن يكلف الحكومة ملايين الدينارات في وقت تعاني فيه الميزانية من عجز وزيادة في نسبة الدين العام.

وقد ذكر التقرير المالي لديوان الرقابة المالية ان الدين العام وصل الى 25 مليار و700 مليون دينار وبالمنطق اذا كانت الدولة تواجه ديناً بهذا المبلغ الضخم فكيف توفي وتلبي طلبات النواب؟

والشيء الثاني ان الحكومة طلبت من بنك البحرين المركزي والبورصة خلال الاربع سنوات القادمة استدانة مبلغ 4 مليار و200 مليون دينار أخرى فكيف بإمكانها تحقيق طلبات النواب.

وبالمقارنة في الدول الاوروبية فإن مشكلة التضخم موجودة في كل دول العالم لذلك نرى من الصعب تلبية متطلبات النواب.

في اللقاء التشاوري للنائب محمد الرفاعي مع الأهالي بمجلس الحوسني:

الرفاعي: قدمنا للحكومة بدائل للضريبة بعيدة عن جيب المواطن

عقد عضو مجلس النواب المهندس محمد الرفاعي لقاءً تشاورياً مع الأهالي حول برنامج الحكومة بمجلس الحوسني بالرفاع وذلك بمشاركة النائب محمد الأحمد والنائب محمد المعرفي وبحضور النائب نجيب الكواري.

ورحب الرفاعي بالحضور من الأهالي مؤكداً أن هذا اللقاء التشاوري يأتي ضمن نهج التواصل والتشاور مع الأهالي واستصحاب الأفكار والمقترحات في صناعة المواقف وممارسة العمل النيابي داخل المجلس.

وأشار الرفاعي إلى أن صلاحية مناقشة مجلس النواب لبرنامج الحكومة كانت إحدى نتائج حوار التوافق الوطني التي تم اعتمادها عام 2012 ليتم تفعيلها بتقديم الحكومة لبرنامجها لأول مرة في عام 2014، لافتاً إلى أن الحكومة لم تعد ملزمة بوضع تفاصيل وارقام بموجب فتوى صادرة من هيئة التشريع والافتاء مما جعلنا نتعامل مع البرنامج المطروح من الحكومة برغم عدم احتوائه على تفاصيل وأرقام.

وأوضح الرفاعي أنه وبعد دراسة محتوى البرنامج قدمت اللجنة المعنية بمجلس النواب الكثير من التعديلات المقترحة للحكومة حتى يلبي البرنامج الطموح ويحقق ما يرجوه المواطن مبيناً أنه تم تقديم ٧٣ سؤالاً تمت صياغتها بحيث ان تكون الاجابة واضحة حتى نبني عليها التعديلات في البرنامج وقال إن التعدبلات المقترحة قد تم تسليمها للحكومة منذ يوم الجمعة الماضية ونتوقع الرد يوم الأربعاء القادم.

وقال الرفاعي قدمنا للحكومة البديل لأي محاولة لزيادة الضريبة وهو فرض الضريبة على الشركات الاجنبية والذي سيحدث فارقاً كبيراً في مدخول الدولة بعيداً عن جيب المواطن وكذلك فرض رسوم على التحويلات الخارجية التي تبلغ مليار دولار بل قدمنا، مقترحاً بتخفيض الضريبة الى خمس بالمائة فقط.

وأضاف جعلنا موضوع رفع مستوى المعيشة على رأس أولويات البرنامج.

وأكد النائب محمد الأحمد أن الهدف الأساسي للعمل النيابي بالنسبة لهم هو ايصال صوت المواطنين في المجلس وقال أن البرنامج لم يتطرق للوضع المعيشي لكننا اضفنا موضوع رفع المستوى المعيشي بجانب بنود أخرى تساهم في تخفيف العبء على المواطن ومن بينها بحرنة الوظائف بشكل عام

وكذلك بحرنة بعض

د. محمد الحوسني

النائب محمد المعرفي

النائب محمد الأحمد

النائب نجيب الكواري

القطاعات المحددة بجانب رفع الحد الأدنى للرواتب بحيث لايقل اي دخل عن 550 دينار ومضاعفة علاوة الغلاء وأيضاً زيادة سقف الشريحة الأولى في تعرفة الكهرباء الى 5 الاف وحدة.

وتحدث في اللقاء النائب محمد المعرفي مؤكداً على وجود توافق وتشابه في رؤى النواب حول ملف الوضع المعيشي للمواطن لأنه الأكثر ملامسة لاحتياجات وهموم المواطنين وهناك الكثير من المبادرات التي تمت إضافتها حول القضايا التي تهم المواطن ولايزال لدينا الوقت لإضافة مقترحات وتعديلات ومحاور وتقديمها ضمن المطالب مستدركاً أنهم غير متأكدين من استجابة الحكومة لجميع مقترحاتهم لكن بالنقاش وبالأخذ والرد بيننا وبين الحكومة يمكن ان نصل معها لنقطة تلاقي خاصة وان الحكومة تتحدث لاول مرة عن فائض في الميزانية كما ان الخطاب السامي لجلالة الملك المعظم بشرنا بالاكتشافات النفطية الجديدة.

وقدم الحضور مداخلات تركزت حول قضايا المعيشة وأهمية العمل على زيادة الرواتب وطالب الدكتور محمد الحوسني في مداخلته بسحب كلمة (مستحقيها) في البنود الخاصة بالدعم الحكومي حيث أن معظم المواطنين البحرينيين لهم الحق في تلقي الدعم في ظل الظروف الاقتصادية والمعيشية.

وقال أحد المتداخلين مخاطباً النواب نريد أفعالاً لا أقوال، مؤكداً أن رفع الرواتب هو أهم ماينتظره المواطن من النواب وطالما أن هناك اكتشافات نفطية وخير قادم فالأولى أن يستفيد منه المواطن

وتساءل بعض المتداخلين عن رؤية 2030 وتحقيق أهدافها وخاصة قضية تنويع مصادر الدخل.

وجاءت مطالب من المتداخلين بإضافة بنود خاصة بمكافحة الفساد المالي والإداري والأخلاقي أيضا الى تعديلات برنامج الحكومة.

الرأي العام «قيادة» افتراضية في العالم الافتراضي !

عبدالحكيم سلمان الصبحي

حقاً نحن في عالم متغير، لم تعد الأمور كما كانت عليه على جميع الصعد ومختلف المستويات، لن اتطرق الى مفهوم وتعريف الرأي العام، فقد تناولته اقلام كثيرة، في مقالات صحفية، ومراجع علمية وندوات ومحاضرات، هنا اتحدث عن التغير الذي طرأ على قيادة الرأي العام، في السابق يطرح الرأي من مفكرين ومثقفين ويناقش حتى تكتمل تفاعلاته، ثم يحتاج إلى قيادة تقوده الى النجاح وفرضه كقضية رأي عام تبنها الشعب قضية تعبر عن مطالبه، في العالم الافتراضي ومع تدفق المعلومات والافكار، يمكن لفكرة ان تتبلور وتشكل رأي عام حتى دون قيادة، فيصبح الرأي العام ذاته قيادة، قادره على احداث الحراك اللازم في الاواسط الشعبية، حدث هذا في الربيع العربي الذي حُوّل الى خريف عربي، والاسباب كثيرة لتحوله الى دمار بدل الاصلاح، ولن أتطرق لهذه الاسباب في هذا المقام،فما يهمنا هو قدرة الرأي العام على التشكل والتبلور في قضية متبناة من الشعب حتى دون قيادة، لاشك ان هذه القدرة لم تكن ممكنة لولا التقدم الهائل في وسائل التواصل التي خلقت العالم الافتراضي، وخلقت معه كل ما هو افتراضي، ولكن يبقى الافتراضي مجرد افتراضي، العالم الافتراضي اليوم موجود، ولكنه ليس كعالمنا المادي الذي نعيشه بتفاصيل وواقعية أكثر من ذاك العالم الافتراضي، الذي وسع التواصل، وضيق معه كل المسافات، ومن هنا برز مصطلح «العالم اصبح قرية كونية» والقصد ليس في مساحته، وإنما في مشتركاتنا في القيّم الانسانية والمعاناة التي تعيشها الشعوب، وتجمع الانسانية في قيم موحدة، وهذه من افرازات العولمة، المصطلح الذي لم يعد بارزاً كما كان سائداً بقوة عند اطلاقة، ورغم اهمية واساسية العلاقة بين المقال وهذا المصطلح، إلا انه بحث آخر ومقام آخر، قد نتطرق اليه في مقالات لاحقة.

الرأي العام بوصفه قائدًا افتراضياً، لم يستطيع اكمال دوره في أي حراك على أرض الواقع، وكان عليه أن يحدد ملامح قادة الحراك، وتنتهي قيادته الافتراضية عند تحول المشهد إلى الواقع، وذلك ليقطع الطريق على المتسلقين والانتهازيين من القفز على القيادة لبلوغ السلطة، التي هي غاية لديهم، وليست هدف لتحقيق غاية الحرية والعدالة ورفع الظلم الذي عانى منه اصحاب الحراك، وهذا ما حدث بالفعل في الربيع العربي، أهل الحراك الحقيقيين أقصوا من قيادة الاصلاح والتغيير، وقفزت احزاب كانت حاضرة في مشهد الظلم الواقع على المجتمع «أفراد واصحاب الحراك الحقيقيين » ولم تستيطع ولعقود من الزمن، أحداث الحراك وقيادته، كما فعلت القيادة الافتراضية للرأي العام، فاحدثت الحراك اللازم لابراز القضية، وهذا يعني ان الارض كانت خصبة، وما تواجد فيها من أحزاب كانت بذور فاسدة لا تثمر!وهذا هو واقع الاحزاب العربية، في مملكة البحرين لدينا تجربة عملية، فقد أسأت الجمعيات السياسية بادائها الرخو إلى الحياة الحزبية والممارسة الديموقراطية الحقيقية، فاستبدلوا بمن هم أسوأ، واستلزم الامر في انتخابات ٢٠٢٢ النيابية، وفي ظل حاجة الشعب لمن يمثلهم تمثيل حقيقي، تكرر مشهد الفكرة وتبلورها، لتشكل رأي عام وقيادة افتراضية، ولكن مع الاسف بدور غير مكتمل مرة أخرى ! فقد كان الهدف « اسقاط اشخاص معينين أو تثبيت آخرين « وليس تقديم بدائل افضل، ربما الوقت الذي تشكلت فيه فكرة اقصاء واسقاط من اساءوا للشعب آني - وقت الانتخابات - ولم يسعف في تقديم البديل الافضل، وربما - وهذا الأهم - عدم استعداد المجتمع وتقبله فكرة الحياة الحزبية وممارسة الديموقراطية من خلالها هو الطريق السليم، نظراً لتجربة سابقة، ولكن الحقيقة ان تجربتنا في مملكة البحرين قصيرة نسبياً، قياساً على الدول العربية التي أخفق فيها الاحزاب، فما يحتاجه اي مجتمع، يمر بهذه الحالة ان لا يكفر بالحياة الحزبية، وانما يكنس من محيطه الاحزاب الهرمة والفاشلة على مدى عقود من الزمن، وقد أثبت العقد الاخير ان أرضه خصبة وتحتاج الى بذور صالحة.

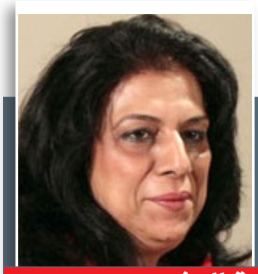

عالم يتغير..
تطلعات المواطنين وطموحاتهم !

فوزية الرشيد

مع بداية الدورة البرلمانية الجديدة، حين كثرت التصريحات، وانعقدت الامال، وازدادت الوعود، كانت لجنة برنامج الحكومة النيابية، قد عقدت اجتماعا مع وفد حكومي واكدت على ضرورة الاهتمام بالوضع المعيشي للمواطن وتطلعاته كأولوية واعادة وضع جدول الاولويات (نظريا) ليتضمن ضرورة تحسين معيشة المواطن، وزيادة علاوة الغلاء، ورفع القوى الشرائية للمواطنين، وزيادة شريحة دعم الكهرباء للمواطنين، وإستمرار الزيادة السنوية للمتقاعدين، وأن لا يكون هناك أي أعباء إضافية على المواطنين مع الحفاظ على مكتساباتهم وعدم المساس بها ! وضرورة معالجة البطالة والتوجه لاحلال العمالة الوطنية في سوق العمل بشكل جدي !

وبنظرة قريبة نجد أن تلك الاولويات هي ذات الاولويات عبر سنوات طويلة، بل تكاد تكون طبق الاصل لتصريحات التوافق البرلماني / الحكومي في بداية الدورة النيابية لعام 2018 ! أي أن التنظير لم يتحول إلى «برنامج عمل» ولم يخضع للمحاسبة البرلمانية لانه لم يتم تنفيذ أغلب ما تم التصريح به!

> **المواطن البحريني يري أن قطار التنفيذ تراجع إلى محطات خلفية**

بل المواطن البحريني يجد أن (قطار التنفيذ) لم يتقدم إلى الامام فقط، بل إنه تراجع إلى محطات خلفية !

وكانه يريد الانطلاق من نقطة الصفر، لتكرار ذات الاولويات وبذات الخطاب بعد ذلك ! فالمواطنون لم يشعروا بأي تحسن في المعيشة ! وزيادة علاوة الغلاء لم نجد طريقها إلى النور ! فيما الغلاء إستشرى بشكل كبير، وفواتير الكهرباء تزايدات في ظل ما يراه المواطن غير منطقيا ! فيما المتقاعدون تزداد صرخاتهم ! وتهديد الضرائب يعلو صوته ! والبطالة مستمرة رغم الارقام التي أدلى بها وزير العمل ! والعمالة الوطنية لا تجد مكانا في سوق العمل !هي ذات المشاكل تتفاقم بين دورة برلمانية واخرى ! وبين برنامج حكومي وآخر ! لتدور المشاكل في إطار المرئيات العامة ذاتها وكأنك يابو زيد ماغزيت !

بنظرة قريبة أخرى على أحوال المواطنين والامر الواقع، فأن الشكاوي تتصاعد، والطموحات تتضاءل، والتطلعات تتراجع، لتتحول إلى مجرد عدم اتخاذ قرارات تزيد من آلام ومكابدات المواطن سواء في الغلاء او في الضرائب أو في المزيد من تراجع الوضع المعيشي !

ويوما بعد يوم ينكشف الامر عن (الهوة أو الفجوة بين التصريحات المتفاءلة وبين الاوضاع الصعبة للمواطنين) !إلى جانب عدم إيجاد (الحلول العملية والجذرية) لمكافحة الفساد بكل أشكاله،ومعالجة موضوع هدر المال العام»، وجمود الرقابة المالية « في ظل إستمرار الامرين معا!

مع كل «برنامج حكومي» و«دورة نيابية جديدة» تعود الامال لترتفع قليلا، وتعاود الطموحات والتطلعات لتلاعب عقول المواطنين وقلوبهم، ولسان حالهم يقول (لعل وعسى) يحدث هذه المرة أمرا جديدا ! ولكن سرعان ما تدور طاحونة المعيقات والاشكاليات مجددا، لتبقى التصريحات في جهة، والامر الواقع في جهة أخرى ! ولكأن المسؤولين والمتنفذين يكتفون ببث روح التفاؤل والطمأنينة، باعتبارها العمل الحقيقي لهم !

ندرك جميعا التحديات العالمية التي تواجه الاقتصاد العالمي برمته، ولكن ندرك ايضا أنه من المفترض أن (يتم تقاسم آثار تلك التحديات على الجميع) ! وأن يدفع أثرياء المجتمع القسط الاوفر من الضرائب، لا ان يدفعها الفقراء أو محدودي الدخل !

لو كانت هناك رؤية جادة لمعالجة الفساد وهدر المال العام،ومعالجة قضايا المواطنين خاصة «محدودي الدخل»، بوضع (برنامج زمني محدد) لتنفيذ آليات تلك المعالجة، لأدرك المواطنون المغلوب على أمرهم، أن ليس بالامكان أفضل مما كان ! ولكن أن تكون الاعباء الاثقل على ظهر المواطنين «محدودي الدخل» ! فذلك ما يحتاج إلى رؤية جديدة ومعها معالجة تنفيذية سريعة للوصول إلى تحقيق طموحات وتطلعات المواطنين والحفاظ على حقوقهم ومكتسباتهم إن بقى منها شئ مهم !

الناس لا تحتاج إلى تصريحات ولا إلى إجتماعات ولا إلى تنظيرات !

هم بحاجة فقط إلى أن يروا الاثار الايجابية منعكسة على حياتهم في كل الشؤون التي من المفترض أنها حق أصيل من حقوقهم !

المشهد ما بعد الانتخابات:

الصدمة

د. علي الصوفي

في مقالي السابق «الى نواب الشعب مع التحية: انتم الان تحت مجهر الشعب فاحذروا» تطرقت الى المشهد الانتخابي وما احتواه من حركة ونشاط من قبل المترشحين، وجعلت نائبين من دائرتنا زينب عبد الامير في السابعة العاصمة ومحمد الرفاعي من الثالثة الجنوبية في محور هذا المشهد لإيصال الجو الانتخابي وما يحتويه من حركة تنافسية وتحديات لعدد كثير من المترشحين وتحليل بسيط للبرامج الانتخابية لهم وكيفية تعاطي المواطن لكذا وعود في حال وصولهم لقبة البرلمان وخصوصا المستقلين منهم وهم للأسف الغالبية العظمى، وأن المواطن اصبح الان اكثر نضجاً ووعيا في متابعة ومحاسبة نائب منطقته اذا تقاعس عن تنفيذ وعوده الانتخابية أو عجز في تحقيق ولو جزء من برنامجه الانتخابي، خصوصا الملفات الساخنة مثل البطالة والإسكان والتقاعد. وسوف اتطرق في هذا المقال للمشهد ما بعد الانتخابات وتقديم القسم البرلماني للنواب ونشاطهم الاولي بعد سكون غبار الانتخابات ومواجهة التحديات الأولى في العمل.

المشهد في الوهلة الأولى ليس مختلفا حتى الآن عن الدورات السابقة. تشكيلة النواب معظمها من الجدد في الساحة في مواجهة الفريق الحكومي ذو الخبرة الطويلة (ولو معظم الوزراء جدد، ولكن من الجيل الجديد). ثلث البرلمان مكون من نواب تم إعادة انتخابهم من الدورات السابقة، اما الثلثين الاخرين فهم جدد ولا خبرة لهم لا سياسيا ولا برلمانيا، وهناك 6 نواب من جمعيات سياسية (2 من تقدمي، 2 من تجمع الفاتح ونائب رسمي من الاصالة). من المبكر الحكم على هكذا برلمان، ومن العدل الانتظار حتى تتضح ملامحهم في 6 اشهر الأولى ويفوق معظمهم من صدمة الفوز ومواجهة حقيقة العمل البرلماني الحقيقي من مسؤوليات وضغط نفسي كبير، وبالأخص النواب الجدد والجادين لتحقيق مطالب ناخبيهم. فبعد تخطي سجالات وسياسات اختيار الرئيس ونائبيه وتوزيعهم على اللجان العاملة مثل المالية والخدمات والبنية التحتية، بدأ بعض النواب بالشعور بالغرق في (غبة) بحر التحديات التي لم يتوقعها معظمهم مثل برنامج الحكومة غير الواضح الملامح، وتقرير ديوان الرقابة الضخم والمليء ببلاوي المخالفات المتكررة سنويا، وضغط اعمال اللجان المختلفة المشكلة من أعضاء ذو خلفيات وخبرات مختلفة واحيانا متناقضة في التوجهات والأفكار، وأدوات برلمانية تم اضعافها في الدورات السابقة. هذا من طرف ومن طرف اخر ضغط الشارع عليهم من المواطنين المتأثرين من القضايا والملفات المعيشية المختلفة التي وعدوا من النواب لحلحلتها.

> **من المبكر الحكم على هذا البرلمان.. ومن العدل الانتظار**

كردة فعل أولى لتخفيف هذا الضغط، خرج بعض النواب بأفكار وتعليقات غريبة واحيانا مهينة (ولو من غير قصد)، مثل الفندق في المقبرة وقصة «الكيشر» والذي تفاعل معهما الكثير من المواطنين في الشبكات الاجتماعية وحتى بعض الوزراء الجدد وبشكل سلبي. ومن جانب آخر القاء خطب عاطفية في المناقشات العامة لنشرها على السوشيل ميديا أو توجيه أسئلة برلمانية غير واضحة الأهداف. ولكن هذا ليس بمربط الفرس. ما كنا نتوقعه كما ذكرت وبدل القاء الخطب الحماسية والعاطفية عن مشاكل المواطن واحتياجاته دون ذكر او اقتراح حلول في كيفية معالجة هذه الملفات، هو ان نسمع خطط ومشاريع ومبادرات واقعية في كيفية تنفيذ البرامج الانتخابية التي وعد بها المواطن، من جانب اخر اعلان عن تشكيل كتل قوية للعمل الجماعي لتحقيق الأهداف على مستوى الوطن من ملفات ثقيلة سابقة الذكر، بالإضافة الى تفاهمات مع اطراف وجمعيات سياسية

ومنظمات المجتمع المدني. فكما ذكرت في مقالي السابق، بجانب دوره الرقابي والتشريعي هناك دور مهم يغيب عن كثير من النواب أو يتغابى عنه بسبب ضعفه أو قلة خبرته أو عدم أمانته في حلحلة الملفات الكبيرة والمعقدة والحساسة السابق الذكر. فالنائب ليس دوره إيجاد عمل لابن فلان في الدائرة، ولكن التخطيط ودراسة جذور المشكلة بمساعدة فرق متخصصة وإصدار تشريعات والضغط على الحكومة لتنفيذها لحل المشكلة. هكذا نكون قد حللنا ليس فقط مشكلة ابنة فلان، ولكن مشكلة الكثيرين على مستوى الوطن وخصوصا اولئك الذين أصواتهم غير عالية للتعبير عن مشكلتهم. وينسحب هذا على كل الملفات سالفة الذكر. لذلك فمن أضعف الايمان هو والخارجي معا، ومدعومة بخطط ودراسات بمساعدة فنيين ومستشارين في مجالات مختلفة من جمعيات سياسية وفنية ومنظمات المجتمع المدني. وغير ذلك فان فريق النواب سوف يكون مجموعة هواة من اللاعبين في فريق لا يعرف اللاعبين بعضهم البعض مقابل الفريق الحكومي المنظم... وقول السلام على مطالب المواطن.

"ننتظر سماع خطط ومبادرات واقعية في كيفية تنفيذ البرامج الانتخابية"

من جانبنا ما فعلناه في جمعية تجمع الوحدة الوطنية ممثلة بنائبين هما محمد الرفاعي وأحمد قراطة، هو وضع الخطط التنفيذية القصيرة والطويلة الأمد لتحقيق ما وعدنا ناخبينا فيما ورد في برنامجنا الانتخابي ايماننا منا أن من خلال العمل الجماعي يمكن تحقيق الأهداف ولو جزئيا في ضوء التحديات الكبيرة. فكانت لنا عدة جلسات مع عدة نواب بعد فوزهم في الانتخابات لسببين، تهنئتهم ومحاولة التعرف على امكانياتهم السياسية وحتى الإدارية، وثانيا مدى وضوح رؤيتهم واستعدادهم في العمل الجماعي (ككتل) وكيفية التعاطي مع الملفات المعقدة التي تؤرق المواطن المسكين من إسكان وتوظيف، وتقاعد، وضرائب، وأخرى.

"وضعنا الخطط التنفيذية اللازمة لتحقيق ما وعدنا به ناخبينا"

خلاصة القول، رسالتي الى النواب الأعزاء والجدد بالأخص، هذه سنة الحزم وتشكيل مستقبلك النيابي. ليس من العيب أن تكون ذو خبرة قليلة في العمل البرلماني كمستجد في الساحة، ولكن العيب في إعطاء ظهرك للناس بعد ان اوصلوك لقبة البرلمان. بغض النظر عن بعض الأصوات والانتقادات في السوشيل ميديا، الشعب صبور ولن يحكم عليك في السنة الأولى بشرط ان تكون دائم التواصل مع الناس في دائرتك، وتكون حاضرا لسماع مشاكلهم وتعمل جاهدا لإيصالها الى المسؤولين ومتابعتها حتى تحل. من جانب آخر تبني علاقات مع كتل وجمعيات ذو خبرة في الساحة لدعم وحلحلة الملفات الكبيرة والمعقدة. فبالعمل المنسق والتخطيط الطويل الأمد تتحقق الأهداف ولو جزء ما وعدته للمواطن. تمنياتي بالتوفيق لجميع النواب.

في المقال القادم سوف أتطرق انشاء الله تعالى الى دور المواطن في كيفية التعامل مع نائب دائرته من متابعة ومحاسبة، على ضوء المستجدات وحركة النواب عندما تتضح شخصيتهم وكفاءتهم في الفصل الاول.

التجمع

رئيس مجلس الإدارة
المهندس عبدالله سعد الحويحي
رئيس هيئة التحرير
أ. سالم رجب زايد

مستشار تحرير
أ. محمد عبداللطيف آل محمود
مدير التحرير:
أ. جمال علي حسن

@nuabahrain
32006662
www.nua.bh
tgonu.office@gmail.com
tgonu.pd@gmail.com

قراءة في تقرير الرقابة المالية

د. محمد عيسى الكويتي | drmekuwaiti@gmail.com

صدر تقرير الرقابة المالية والإدارية التاسع عشر في موعده واختلف بعض الشيء عن سابقه بانه بدأ باحالة قضايا إلى النيابة. التقرير حدد خمسة انواع من الرقابة شملت الرقابة المالية (والحساب الختامي)، رقابة الالتزام (بالانظمة والقوانين)، رقابة الاداء، التدقيق الاستقصائي (ويتناول البحث عن التجاوزات)، والرقابة التخصصية (معنية بتكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني)، بالاضافة الى متابعة تنفيذ توصيات السنة الماضية. حدد الديوان ثمان شركاء للتعاون معها في اعداد التقرير منها السلطات الثلاث والجهات الحكومية، لكنه استثنى منظمات المجتمع المدني من الشركاء الذين يتعاون معهم. استثنى جمعيات الشفافية ونقابات عمالية وجمعيات سياسية ومهنية وصحافة. هذه تمثل المجتمع وينبغي ان تكون اهم شريك في اعداد التقرير ومن الغريب ان يتم استثناؤها من قائمة الشركاء.

بدأ التقرير بالحساب الختامي الموحد للدولة للعام 2021 ومنها الايرادات النفطية وغير النفطية، المصروفات المتكررة، المشاريع، والعجز الفعلي. وفق هذا التقرير فان الدين العام وصل 17 مليار في 31 ديسمبر 2022، (مقارنة 15 مليار في 2020)، ما يعادل 134% من الناتج المحلي الاجمالي، بالاضافة الى اقتراض بعض الوزارات دون ان يدخل ضمن الدين العام. وبذلك بلغت خدمة الدين العام 27% من ايرادات الدولة الواردة في الحساب الختامي. في التعامل مع الدين العام تفترض الحكومة ان البحرين تملك السيطرة على الايرادات وبالتالي القدرة على خفض معدلاته. غير ان الواقع يقول ان الايرادات مرهونة باسعار النفط. وبالتالي فان السيطرة عليه لن تتحقق بالتوازن المالي المطروح ونحتاج الى مقاربة مختلفة.

بلغت الايرادات الفعلية الواردة في الحساب الختامي 2.6 مليار دينار بينما المصروفات كانت 3.57 مليار دينار بعجز فعلي بلغ 952 مليون دينار. مايهم الناس بشكل مباشر هو الصناديق المختلفة منها احتياطي الاجيال القادمة الذي بلغ 627 مليون دولار في نهاية 2021. وحقق ارباحا بنسبة 8% للسنة المالية 2020. وبمقارنة ذلك مع ارباح صندوق التامينات (2% في بعض الحالات) نجدها اعلى بكثير مما يشير الى ضعف كفاءة الاستثمار في صندوق التامينات.

من الملاحظ أن التقرير يتحدث عن تكافؤ الفرص (في المستشفيات الحكومية فقط ص67) لكنه يحصر ذلك في التكافؤ بين الرجل والمرأة وليس تكافؤ الفرص بشكل عام. الفرص ينبغي ان تكون متاحة بنفس القدر للجميع رجال ونساء، ومن فئات المجتمع ككل. أما الحديث عن فرص المرأة فقط فانه غير مبرر ويقود الى عدم المساواة في الفرص والتعيينات والتوظيف.

> **هناك ضرورة ماسة لوضع خطط استراتيجية تتسم بالشمولية**

صحيح ان الرقابة على الالتزام مهمة جدا كونها تراقب تنفيذ القوانين والانظمة والالتزام

بالشروط الفنية والمالية والادارية بما يحفظ الارواح والممتلكات والاصول والمال العام والموارد الاخرى، وكذلك حسن استغلالها بما يسهم في بناء التنمية الشاملة المستدامة ومتطلبات التحولات الملازمة لها لنهضة الدولة والمجتمع. غير ان الرقابة على الاداء لا تقل اهمية.

في هذا الجانب نجد ان التقرير يعتبر "الاداء" على انه «نسبة ما انجز من توصيات التدقيق السابق» وليس ما تحقق من نتائج ضمن اهداف الوزارات والحكومة بشكل عام ومدى تاثير هذه الاهداف على حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

بالرغم من اهمية الرقابة على الالتزام والاداء فان برامج الحكومة الصادرة لا تشير الى المعايير هذه ولا تضع تعريفات لها يمكن متابعة ما تحقق من تقدم فيها. تقرير الاداء في هذه الحالة يجب ان يرتبط ببرنامج الحكومة ويطالب بوضع معايير يتابع من خلالها مدى تنفيذ البرنامج سنة بعد اخرى. نجد كذلك التقرير يطالب وزارة الصحة بوضع معايير ومؤشرات اداء، ولا يطالب وزارة التعليم بها، ويكتفي بالرقابة على الاصول والنقص في الفصول الدراسية والاكتظاظ دون التعرض للنتائج في جودة التعليم، في حين انه يطالب وزارة الصحة بوضع معايير اداء.

> **"الحديث عن فرص المرأة فقط غير مبرر ويقود إلى عدم المساواة في الفرص"**

نستخلص من ذلك ان اسباب التراجع في مستوى الخدمات الاسكانية والتعليم والخدمات الطبية التي تحدث عنها التقرير، انما بسبب وجود نقص المدارس ونقص في الوحدات السكنية ونقص في عدد المستشفيات بما يتناسب مع السياسة السكانية المتبعة والتي لم تاخذ في الاعتبار السعة الاستيعابية لهذه المرافق. لذا نجد النقص في الاسرة في المستشفيات وطول الانتظار والاخطاء الطبية الناتجة عنها، كذلك نفس الاشكالية نجدها في اكتظاظ الفصول المدرسية في التعليم وفي تأخير طلبات الاسكان والازدحامات في الشوارع، وارتفاع معدلات البطالة زيادة التوظيف للاجانب في الشركات الحكومية، وكانها معضلات مزمنة.

يبرز من هذا التقرير ان هناك حاجة ماسة وضرورية الى وضع خطط استراتيجية تتسم بالشمولية تاخذ في الاعتبار الزيادة السكانية الطبيعية وغير الطبيعية، وضرورة وضع سياسة سكانية وسياسة لسوق العمل، وسياسة للسيطرة على الدين العام تناقش مجتمعيا ويتم التوافق عليها، مع العلم ان اخر خطة وضعت كانت للفترة 2009-2014. بالاضافة الى ذلك نحتاج الى وضع نظام وطني لتقييم الاداء منفصل عن تقرير الرقابة المالية يترجم الخطة الاستراتيجية الى اهداف تفصيلية ومعايير ومؤشرات. اما الان فيجب ان ننتهز فرصة تقديم الميزانية للمطالبة بوضع اهداف تفصيلية محددة بمعايير مزمنة في برنامج الحكومة. هذه قضية اصبحت ضرورية لمتابعة التنمية وتحقيق الهدف المتعلق باشراك المجتمع في خطط التنمية والتقدم المجتمعي في مختلف المجالات.

> **"نحتاج لوضع نظام وطني لتقييم الأداء منفصل عن تقرير الرقابة المالية"**

بقلم: م. عبدالله الحويحي

نجاح التنمية

أعجبتني تغريدة للدكتور محمد الرميحي من دولة الكويت الشقيقه حيث يقول:

أحد أهم معطلات التنميه في البلدان العربية التي لم تمزقها حرب أهلية، إن اختيار قيادات المؤسسات العامة تتم على اساس «الأطوع» وليس الاكفأ فينتشر الفساد الايجابي منه والسلبي فيسقط الاقتصاد في غيبه.

واعتقد أن الدكتور الرميحي قد لخص سبب فشل التنمية في بلادنا العربية والأمثلة أمامنا شاهدة كما لخص أحد قيادات التجربة السنغافورية سبب نجاح تجربتهم في ثلاث مبادئ:

الأول: الجدارة - الكفاءة

وهي اختيار الاكفا والأجدر لتولي المناصب القيادية وليس لسبب اللون أو الجنس أو القبيلة بمعنى استبعاد المحسوبية باختيار أفضل الناس لإدارة البلد.

الثاني: البرجماتية

وهو اختيار الاشخاص ليس لأسباب ايديولوجية أو مذهبية والاستفادة من كافة الأفكار التي تخدم مصلحة الوطن كما في التجربة الصينية.

ثالثاً: الصدق والأمانة

أي محاربة الفساد باختيار أصحاب الأمانة لقيادة العمل الحكومي ومحاسبه الفاسدين من أعلى السلم عندما يستغل أحد المسؤولين منصبه يرتدع الآخرين.

رابعاً: التربية والتعليم

الاهتمام بالتعليم وبالعملية التعليمية سواء المناهج الدراسية أو المؤسسة التعليمية والمدرسين حتى تتكامل المنظومة التعليمية كتخريج كفاءات تدير العمل وحتى تتكامل منظومه النجاح.

الجدارة، الكفاءة، الصدق والأمانة.. مبادئ النجاح

سنغافورة نموذجاً